

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève



الوفد الدائم لدولة قطر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف



2020/0016528/5

Ref: الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the latter's note dated 6/12/2019, asking Governments to provide information on Financing for Development : National Level Practices.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the above-mentioned requested information as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest considerations.



Geneva, 27th February 2020

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax: 022 917 9006
Email: srdevelopment@ohchr.org

الحق في التنمية دولة قطر

حددت رؤية قطر 2030 أهم الغايات المستهدفة في مجال التعاون الدولي وهي تعزيز الدور الإقليمي والعالمي لدولة قطر اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، خاصة في إطار منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، وتعزيز التبادل الثقافي مع البلدان والشعوب العربية بشكل خاص، ومع بقية الدول الأخرى بشكل عام، ورعاية ودعم الحوار بين الحضارات وتعزيز التعايش بين الأديان والثقافات المختلفة، والمساهمة في صنع السلام والأمن الدوليين عن طريق المبادرات السياسية والمساعدات التنموية والإنسانية. وإدراكاً منها لأهمية التعاون الدولي في تحقيق التنمية الوطنية والدولية، قامت دولة قطر بإدراج خطة استراتيجية لقطاع التعاون الدولي ضمن استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018-2022 نحو تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، والتي تم إطلاقها في مارس 2018. وتترأس وزارة الخارجية الفريق الوطني لقطاع التعاون الدولي لإعداد وتنفيذ ومتابعة استراتيجية قطاع التعاون الدولي بالتعاون مع جهاز التخطيط والإحصاء.

تعتبر إحدى أولويات دولة قطر في مجال التعاون الإنمائي مساعدة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 عن طريق تنفيذ عدة مشاريع ضمن إطار التعاون الدولي منها:

- المساعدات الإنمائية الرسمية ODA، حيث تقدم دولة قطر المساعدات الإنمائية الرسمية طواعية، من منطلق دعمها لأجندة تمويل التنمية وأجندة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حيث قدمت دولة قطر المساعدات الدولية للدول الصديقة بين 13 قطاعاً لمختلف القطاعات الإنسانية ووصل الدعم الحكومي للمساعدات الخارجية لأكثر من نسبة 70%، بينما وصلت المساعدات غير الحكومية إلى نسبة 30% من قيمة الدعم الخارجي، وعليه فقد ناهزت المساعدات القطرية الخارجية حكومية وغير حكومية نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المقررة على دول الشمال متقدمة النمو بما يعادل 2 مليار دولار سنوياً في المتوسط عند احتساب قيمة المساعدات لبعض السنوات. كما يساهم صندوق قطر للتنمية بحوالي 600 مليون دولار لصالح مشروعات اغاثية وتعليمية وصحية في حوالي 59 دولة في جميع القارات.
- المساعدات الاقتصادية والتجارية، تتمتع دولة قطر باقتصاد مفتوح بنسبة 80%. وتبادل التجارة بشكل حر مع جميع الدول، ووقعت اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وهي عضو في منظمة التجارة العالمية منذ عام 1996، وعضو في الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات منذ عام 1994.
- وانطلاقاً من دورها التنموي العالمي فقد ساهمت مؤسسة صلتك منذ إنشائها عام 2008 بتقديم فرص العمل لحوالي مليون شاب وشابة، وتهدف إلى توفير مليوني وظيفة حتى عام 2020 داخل الوطن العربي، ووقعت المؤسسة على العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم منها على سبيل المثال لا الحصر مذكرة تفاهم مع وزارة الخارجية القطرية، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في عام 2017، و3 اتفاقيات عام 2018 لتمكين الشباب الصومالي اقتصادياً بالتعاون بين المؤسسة واللجنة الأميركية للاجئين (ARC) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR).

- الإسهام في حصول العديد من الأطفال على فرص الالتحاق بالتعليم عن طريق مبادرة التعليم فوق الجميع، وهي مبادرة عالمية تشتمل على أربعة برامج دولية، هي "علم طفلاً" والفاخورة" وحماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن" "وأيادي الخير نحو آسيا". كما دعمت دول قطر إعلان شارلوفوا بشأن توفير التعليم الجيد للفتيات وتعهدت بتوفير التعليم لمليون فتاة بحلول عام 2021.
- ويعمل برنامج "علم طفلاً" مع 82 شريكاً عالمياً بمن فيهم (اليونيسيف)، وأعلن في عام 2018 عن توفير التعليم لـ 10 ملايين طفل من الأطفال المحرومين من التعليم وتنفيذ أكثر من 65 مشروع في أكثر من 50 دولة بمبلغ 1.8 مليار دولار ساهمت دولة قطر بثلثه، وتعهد البرنامج بالعمل على توسيع برامجه خلال 5 الأعوام القادمة. كما قدم برنامج "الفاخورة" عدد 5.065 منحة للطلاب، ورمم 94 مرفقاً دراسياً، وساهم صندوق قطر للتنمية بمنحة قدرها 40 مليون ريال كمساهمة لحماية المجتمع الفلسطيني. ويعمل برنامج "حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن" مع عدد من الشركاء العالميين منهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومركز البيانات الإنسانية التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ووفر برنامج "روتا" التعليم الابتدائي وساعد الشباب في اكتساب المهارات لفرص العمل وبلغ عدد المستفيدين المباشرين 753.753 شخص وعدد المستفيدين غير المباشرين 3.120.967 شخص.
- حماية البيئة - تغير المناخ والأمن الغذائي، استضافت دولة قطر الدورة (18) لمؤتمر الأمم المتحدة للأطراف المعنية بالاتفاقية الاطارية بشأن التغير المناخي 2012. ونجحت الدول المشاركة في اطلاق فترة التزام جديدة بموجب بروتوكول كيوتو، حيث تم الاتفاق على جدول زمني محدد لاعتماد اتفاق المناخ العالمي بحلول عام 2015، وتم الاتفاق أيضاً على مجموعة من التدابير أطلق عليها بوابة الدوحة للمناخ، وذلك لإثارة الاستجابة اللازمة لتغيير المناخ، ويشمل ذلك إنشاء مؤسسات جديدة وسبل ووسائل متفق عليها لتمويل والتكنولوجيا المرتبطة بالمناخ، وايصالها للدول النامية، كما أعلنت مؤسسة قطر ومعهد بوتسدام لأبحاث أثر المناخ قيامهما بشراكة لإنشاء مركز أبحاث المناخ في الدوحة بغية التخفيف من آثار المناخ. كما قادت دولة قطر مبادرة الأراضي القاحلة، ومهدت الطريق لإنشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة خلال الدورة 66 للجمعية العامة. كما خصصت دولة قطر مبلغ 100 مليون دولار للدول الجزرية الصغيرة لمواجهة تغير المناخ.

تلتزم دولة قطر بمساعدة الشعوب المتضررة من جميع أنواع الأزمات من خلال تقديم المساعدات الإنسانية مع الالتزام بمبادئ النزاهة والحياد على سبيل المثال:

- إعادة بناء سبل العيش - لدولة قطر شراكة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الطوارئ Office for the Coordination of Humanitarian Affairs OCHA لدعم مهمة هذه الوكالة الأممية المتخصصة في أداء الولاية المناطة بها لتنسيق الشؤون الإنسانية في مناطق الأزمات الإنسانية، ودعم صندوق الطوارئ التابع لها CERF. حيث دعمت دولة قطر هذا الصندوق بمبلغ 5 مليون دولار أمريكي في عام 2017 تُسدد على فترة خمس سنوات بواقع مليون دولار سنوياً، ليصل إجمالي مساهمات دولة قطر المقدمة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ وقدره 13,150,000 دولار أمريكي

منذ عام 2006، وأثبت المكتب منذ إنشائه في عام 2006 دوره كأداة فعّالة في توفير التمويل الفوري في حالات الطوارئ والأزمات المطوّلة. كما تم توقيع اتفاقية دعم للموارد الأساسية للوكالة OCHA بمبلغ 40 مليون دولار على فترة 4 سنوات 2017-2020 على هامش منتدى الدوحة السابع عشر في شهر مايو 2017. وأنشأت دولة قطر "اللجنة الدائمة لأعمال الإنقاذ والإغاثة والمساعدات الإنسانية في المناطق المنكوبة بالدول الشقيقة والصديقة"، ودشنت القوانين الخاصة بالمنظمات الإنسانية وغير الحكومية والمؤسسات المانحة.

- إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع - تمثل أحد جوانب استراتيجية التعاون الدولي التي تنهجها قطر في رعاية محادثات السلام الرامية لوقف النزاعات المسلحة والقتال، ونزع فتيل التوتر، كما هي الحال في السودان واليمن ولبنان وفلسطين، حيث قامت دولة قطر في شهر سبتمبر 2014 بالتوقيع على اتفاقية بتقديم منحة قيمتها 88.5 مليون دولار مع الصندوق الائتماني المتعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة، والذي يُديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتمويل الإنعاش وإعادة الإعمار.

- مبادرات التعاون مع دول الجنوب - ساهمت دولة قطر بشكل كبير في المساعدة على إطلاق صندوق الجنوب من أجل التنمية والمساعدات الإنسانية والذي يضم مجموعة الدول الـ 77 المؤثرة، إضافة إلى الصين. حيث تم انشاء الصندوق رسمياً خلال قمة الجنوب الثانية المنعقدة في الدوحة عام 2005 والتي شاركت فيها 132 دولة نامية وقدمت دولة قطر مساهمات سخية فيه، كما قدمت دولة قطر دعم مالي بقيمة 500.000 دولار أمريكي لاستضافة وتنظيم قمة الجنوب الثالثة خلال العام 2019.

عملت دولة قطر على تشجيع الحوار بشكل منتظم من خلال اعتماد دبلوماسية القوة الناعمة في الشؤون الإقليمية والدولية. وركزت العلاقات الدولية لدولة قطر على توطيد السلام والاستقرار وفق مبادئ تشجيع تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، حيث ساهم مبدأ الحياد الذي تنتهجه دولة قطر بالقيام بدور الوسيط وإنشاء منابر للحوار بين الفصائل المختلفة فعلى سبيل المثال توسطت دولة قطر لحل النزاعات في بعض الدول العربية مثل دارفور، اليمن، لبنان، فلسطين، كما شاركت في قوات حفظ السلام التي شكلتها الأمم المتحدة.

تشكل المؤسسات الخيرية والأهلية وغيرها من منظمات المجتمع المدني في دولة قطر مصدراً رئيسياً للتعاون الإنمائي ولاسيما في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم ويمكن لهذه المؤسسات الاستجابة بسرعة للحالات الطارئة. حيث بلغ عدد اتفاقيات التعاون والشراكة بين مؤسسة قطر الخيرية ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والجهات المانحة الدولية والإقليمية 93 اتفاقية. كما يقدم الهلال الأحمر القطري خدماته الدولية من خلال 18 مكتباً، واستفاد منها عام 2017، 25 دولة و7.245.090 شخص.

كما أعلنت دولة قطر على هامش أعمال منتدى الدوحة، والذي عقد خلال الفترة من 15 إلى 16 ديسمبر 2018، عن تقديم دعماً لتمويل منظمات الأمم المتحدة بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي، بما

في ذلك 28 مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، و 8 ملايين سنوياً بين عامي 2019 و2023 إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR)، و 4 ملايين سنوياً لليونسيف (UNICEF) و 15 مليون دولار سنوياً للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن (CTC). كما ستوفر قطر دعماً لـ (UNRWA)، من خلال التزام بقيمة 16 مليون دولار سنوياً على مدى العامين المقبلين. وقعت دولة قطر 4 اتفاقيات عام 2019 على هامش منتدى الدوحة:

- اتفاقية انشاء مركز للتحليل والتواصل في الدوحة تابع لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.
- خطاب نوايا بين دولة قطر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوقيع اتفاقية لإنشاء مكتب في الدوحة للبرنامج.
- اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوقيع اتفاقية لإنشاء مكتب في الدوحة للبرنامج.
- اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين لبرنامج الأمم المتحدة.
- التوقيع على خطاب نوايا مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لتوقيع اتفاقية لإنشاء مكتب لتنسيق الشؤون الإنسانية بغية تنسيق العمل الإنساني.
- مذكرة تفاهم مع تحالف الأمم للحضارات لفتح مكتب للتحالف في الدوحة وذلك بهدف تعزيز التعاون.

كما وقع صندوق قطر على 4 اتفاقيات اخرى على هامش منتدى الدوحة لعام 2019 كالتالي:

- اتفاقية منحة بقيمة مليوني دولار امريكي مقسمة على سنتين في إطار اصلاح ركيزة التنمية المستدامة وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة.
- مذكرة تفاهم مع منظمة سبارك الهولندية الغير ربحية وذلك بهدف دعم وتمكين الشباب اللاجئين السوريين والنازحين في المجتمعات المضيفة.
- اتفاقية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة لدعم الصناديق القطرية المشتركة في نيجيريا وسوريا ولبنان.
- اتفاقية تبرع إضافي لمواجهة العى الممكن تجنبه في افريقيا واسيا حيث تمكنت من الوصول الى اكثر من 5,9 مليون طفل.